

الأزمة المالية الراهنة في المنظور الإسلامي

أ. رقايقية فاطمة الزهراء -المركز الجامعي سوق

zorafinance@yahoo.fr اهراس

د. بومنجل السعيد -جامعة باجي مختار -عنابة -

Bohm_engel2005@yahoo.fr

الملخص :

البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة تتطلب إصدار نظام مالي عالمي مما يلزم إعادة تحديد العلاقات المالية الدولية. على اعتبارا لتداعيات العولمة المالية التي جعلت الأسواق المالية أكثر ارتباطا، مولدة العديد من الأزمات المالية و في مقدمتها الأزمة المالية العالمية الراهنة، و التي هزت العالم و ضربت أقدس أسس النظام الرأسمالي العالمي. و انتقلت تداعياتها بشكل هستيري إلى الاقتصاد الحقيقي على الصعيد العالمي . لذلك تهدف الورقة البحثية إلى محاولة فهم جذور الأزمة المالية الدولية، وتحليل الأسباب، ثم البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تساعد على الحلولة دون حدوث ركود العالم و على ضوء ذلك يعتبر تطبيق ضوابط الاقتصاد الإسلامي علاجا واقيا و ناجعا لمساعدة النظام الاقتصادي العالمي.

كلمات مفتاحية :

الرهن العقاري، المضاربات العشوائية، التوريق، الربا

Résumé :

La nouvelle conjoncture économique internationale implique le passage d'un système financier séparé par des frontières nationales à un système financier global. Dès lors qu'il s'agit bien du phénomène de la globalisation financière, on s'attend, dans ce contexte, un peu partout, à une redéfinition inéluctable des relations financières internationales parce que celles-ci deviennent de plus en plus liées entre elles et, surtout, interdépendantes.

Cependant, le doute dans les esprits persiste face à la gravité des remous de la crise financière internationale qui a ébranlé le monde et frappé avec violence le système capitaliste mondial.

L'origine de la crise financière actuelle est à rechercher dans le développement même des marchés financiers qui ont offert l'opportunité d'utilisation à toutes les innovations financières et modifié en profondeur le modèle bancaire traditionnel. L'une des conséquences de cette crise est déjà visible sur la croissance (et l'économie réelle) et sur les niveaux d'inflation mondiale.

L'objectif essentiel de cette communication sera de tenter de mieux comprendre les racines de la crise financière internationale et d'en analyser les causes; ce sera, ensuite, de chercher les outils et les procédures optimales qui vont permettre d'éviter la stagnation mondiale ; et, enfin, de voir quelles seront les opportunités d'une application de l'économie islamique pour prêter main forte au système économique mondial.

Mots clés :

Crédit hypothécaire, hasard, spéculation, titrisation.

Abstract:

The new international economic environment requires the passage of a financial system separated by national borders to a global financial system. Since it is indeed the phenomenon of financial globalization, it is expected, in this context, everywhere, to a redefinition of inevitable international financial relations, because they are becoming increasingly interrelated and, above all, interconnected. However, doubt persists in the minds respond to the seriousness of the turmoil of the international financial crisis that shook the world with violence and struck the world capitalist system.

The origin of the current financial crisis lies in the very development of financial markets that have the opportunity to use all the financial innovations and changes to the traditional banking model. One consequence of this crisis is already visible on the growth (and the real economy) and inflation levels worldwide.

The main purpose of this communication is to try to better understand the roots of the international financial crisis and to analyze the causes, which will then seek the tools and procedures that will best help to avoid stagnation World and, finally, to see what the opportunities for application of Islamic economy to assist the global economic system.

Keyword:

Mortgage, random speculation, securitization.

المقدمة العامة :

يمر الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 بأزمة مالية غير مسبوقه، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ الأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة. ولأن هذه الأخيرة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المدومة، التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لها .

ولقد اعتبرت الأزمة حديث الأمس واليوم والغد. فبالأمس كان التباحث في أسباب اندلاعها، واليوم يجري تدارس تداعياتها وكيفية مواجهتها ومنع استئثارها. وإذا ما تعافى العالم منها، فسوف تتركس الجهود في الغد القريب لاتخاذ التدابير الوقائية التي تحول دون تكرارها مستقبلا، فهي لم تعد أزمة "مالية" كما كانت بداية، بل أصبحت أزمة "اقتصادية" بمفهومها الشامل حيث امتد تأثيرها لكل متغيرات الاقتصاد النقدي والعيني على حدٍ سواء. فالكل أصبح في بوتقة واحدة تلاطمه أمواج الأزمة، طالبًا الإنقاذ وأملا وصول السفينة إلى بر الأمان.

كما أن خطورتها ليست في عظم حجمها وتنامي أبعادها فحسب، بل في صعوبة التعرف الدقيق على تداعياتها، مع سرعة انتشارها واستئثارها بفضل ثورة مجتمع المعرفة والمعلومات. فهي تستوجب - بحكم طبيعتها - تحليل مسيبتها وتدارس تداعياتها من هذا المنطلق، والتباحث في متطلبات العلاج من منظور تقويمي للنظام المالي العالمي الراهن، ومستويات الشفافية والإفصاح عن المعلومات والمساعدة في إطار مبادئ الحوكمة الرشيدة، والنظر في مدى الحاجة لتعديل النظم الأساسية للمؤسسات الدولية القائمة بهدف إعادة الثقة في سلامة بنية الاقتصاد العالمي والمناخ الاستثماري وكفاءة آليات العمل في سوقٍ تنافسية.

و على ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية :

1- ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية ؟

2- وما هي أسباب إفلاس البنوك التي تتعامل بمعدلات الفائدة والشركات الكبيرة التي تعتمد عليها في التمويل ؟

3- كيف تؤدي الروابط إلى إذكاء الحريق و انتقال الضغط المالي الذي تحول إلى ضغط اقتصادي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات الصاعدة ؟

4- هل هناك احتمال لدخول الاقتصاد العالمي في كساد عالمي جديد تقوده الرأسمالية وأدواتها ؟. وهل ستمتكن الرأسمالية العالمية من الخروج من هذه الأزمة من خلال السياسات المطروحة الآن، من تدخل غير مسبوق للدولة وتقوية الأجهزة والإجراءات الرقابية على النظام المالي؟

5- ما هو منظور الاقتصاد الإسلامي والصرفية الإسلامية لأزمة النظام المالي العالمي ؟. هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور النقاش في هذه الدراسة ضمن المحاور التالية :

المحور الأول : مضمون و أبعاد الأزمة المالية الراهنة

1- مسببات الأزمة المالية الراهنة

2- التداعيات المستيرية للأزمة المالية الراهنة

2-1- التداعيات المستيرية للأزمة المالية الراهنة على الدول الصناعية الكبرى

2-2- انتقال عدوى الأزمة المالية إلى الاقتصاديات النامية

المحور الثاني : آليات التعامل مع الأزمة المالية العالمية

1- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية

أ- السيناريو الأول: التعافي الاقتصادي السريع (المتفائل)

ب- السيناريو الثاني: الدخول في مرحلة من الركود غير القصيرة (الأقل تفاؤلاً)

ج- السيناريو الثالث: الدخول في نفق الكساد المظلم (المتشائم)

2 - السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية

المحور الثالث : المنظور الإسلامي لأزمة النظام المالي العالمي

1- ضوابط النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي

2- الرؤية الإسلامية منطلق لترشيد الرأسمالية العالمية

المحور الأول : مضمون و أبعاد الأزمة المالية الراهنة

يغوص الاقتصاد الدولي في وحل أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، بدا الأمر لأول وهلة وأنه شرخ في سوق الائتمان العقاري

الثانوية بالولايات المتحدة الأمريكية محدثاً تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية، مؤدياً في النهاية إلى انهيار مؤسسات

مصرفية رئيسية، وإلى تراكم انهيار أسواق الأسهم على اتساع المعمورة و تجمد الائتمان. فجرت موجات الصدمات المالية الناتجة أزمة اقتصادية كاملة مع دخول أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة ركود فعلي وتوقع تدهور الاقتصاديات البازغة والنامية الأخرى بمعدلات متسارعة¹ لذلك فما هي أهم مسبباتها و توابعها ؟

1- مسببات الأزمة المالية الراهنة -

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أوت 2007 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ سنة 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% ، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، واستفحل التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " متدنية الجودة - crédits hypothécaire à risque"²، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلاء عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام 2006 ، حدثت حالة من التشيع التمويلي العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25% ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة crédits hypothécaire à risque غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، ، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% ، ففقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية - titrisation³ (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم هذه الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة

¹: أنظر الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام 2009، منشورات الأمم المتحدة ، على الموقع الشبكي :

[http :www.un.org](http://www.un.org)

² :face à la crise mobilisation citoyenne pour imposer nos exigences ; union syndicales solidaires ; au site :[http:// www. Sudptt.org](http://www.Sudptt.org)

³ :Didier Migaud , « la crise financière : quelle analyse , quelles proposition , les ESSAIS de la fondation jean jaurés -paris -2008 , p :22-29

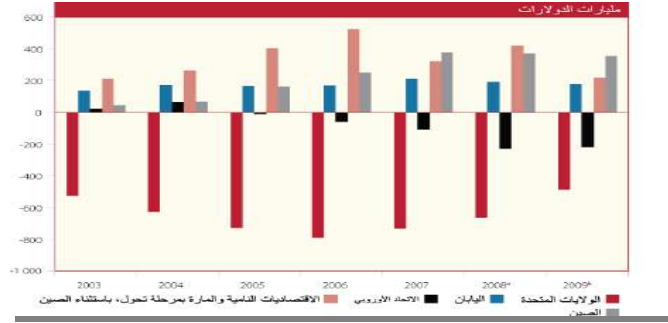
عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة ومختلف دول العالم، وبدأت الأزمة تندرج ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم¹.

2- التداعيات المستيرية للأزمة المالية الراهنة:

أصبحت الأزمة المالية الأمريكية "عالمية" حيث اجتاحت كافة الأسواق المالية، وألقت بظلالها على اقتصاديات العالم بشقيه المتقدم والنامي، ومن أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الدالة على ذلك و استشهدا بالشكل البياني التالي ما يلي :

الشكل البياني رقم -I-

أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي و المخاطر القائمة بخصوص الاضطراب المالي



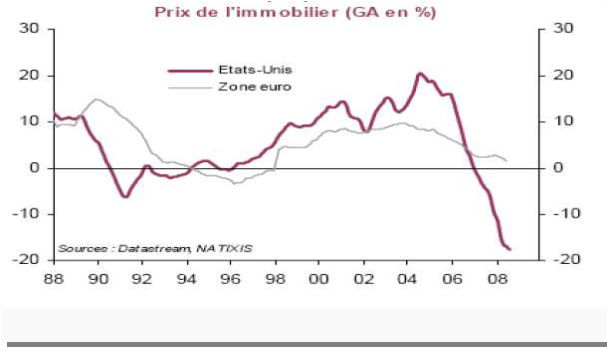
المصدر: قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي ، التوقعات للاقتصاد الدولي ، أكتوبر 2008، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على الموقع الشبكي: [http : www.un.org/esa/policy/wesp/wesp/html](http://www.un.org/esa/policy/wesp/wesp/html)

* - انخفاض قيمة الأصول المالية العالمية بحوالي 20 تريليون دولار، وتراجع قيمة الأصول العقارية بحوالي 12 تريليون دولار) كما توضحه معطيات الشكل البياني رقم -II- أدناه)

الشكل البياني رقم -II-

انخفاض أسعار العقارات في الوم.أ و في منطقة الأورو

¹: أنظر ، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، من إعداد إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، 10 أكتوبر 2008 ، على الموقع الشبكي :



المصدر :

André Cartapanis ; Comment caractériser la crise financière internationale de 2007-2008 ! JOURNEES DE L'ECONOMIE DE LYON ; Session *Histoire des crises financières* ; 21 novembre 2008 au site : [http : //www.journeeseconomie.org](http://www.journeeseconomie.org)

* - ارتفاع عدد العاطلين على الصعيد العالمي وفقاً لبيان منظمة العمل الدولية إلى 190 مليون عاطل، وزيادة معدل البطالة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى 10.3 % في نهاية 2008 ، وإلى نحو 8.5 % في منطقة اليورو في فيفري 2009

* - تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى 9.4 % خلال عام 2008 ، و واردات الدول المتقدمة من 4.5 % ، عام 2007 إلى 1.9 % في عام 2008 ، و واردات الدول الناشئة من 14.2 % ، إلى 11.7 % ، وكذلك تباطؤ نمو صادرات الدول المتقدمة من 5.9 % إلى 4.3 % ، و صادرات الدول الناشئة من 9.5 % إلى 4.3 %

* - تعرض القطاع المصرفي العالمي لخسائر قدرت بنحو 2.2 تريليون دولار¹

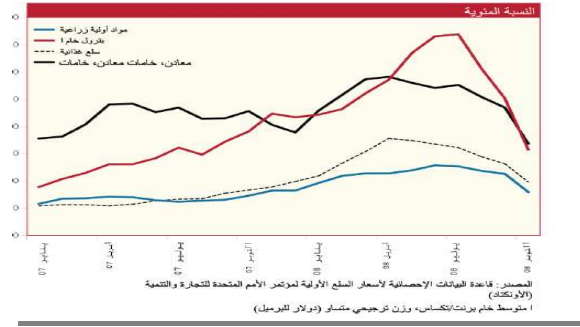
* - أصبحت أسعار المواد الأولية أكثر تأرجحاً خلال سنة 2008 ، من خلال ارتفاعها بشدة خلال النصف الأول من سنة 2008 في سياق نمط للتصاعد بدأ منذ سنة 2003 ، لكن سرعان ما تغير اتجاه الأسعار خلال منتصف سنة 2008 ، كما تدهورت أسعار البترول بشدة بما يتجاوز نسبة 60 % من قمة الارتفاع الذي وصلت إليه في الفترة من شهر جويلية إلى شهر نوفمبر (أنظر الشكل البياني رقم III - أدناه-) ، و من جهتها انخفضت أسعار سلع أخرى بشكل حاد بما في ذلك الحبوب و يتوقع أن تواصل معظم أسعار المواد الأولية انخفاضها حتى تتساوى مع الاعتدال الحادث في مستويات الطلب الدولية².

الشكل البياني رقم III:-

1: خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعالم المالي 2010/2009 في ورقة مقدمة من د: عثمان محمد عثمان - وزير التنمية الاقتصادية. بمصر و استنادا إلى ما ألقاه السيد الرئيس -محمد حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب و الشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة يوم 22/نوفمبر 2008

2: أنظر الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام 2009، منشورات الأمم المتحدة، مرجع سابق

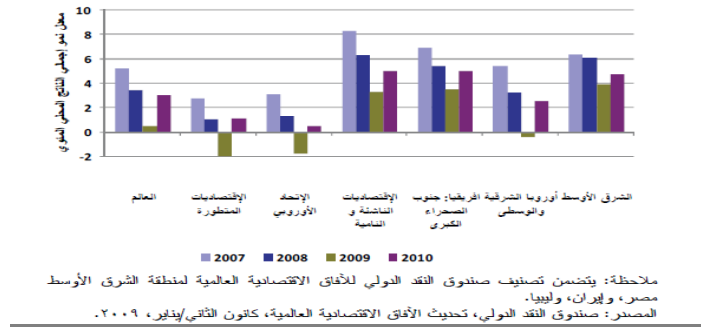
تأرجح أسعار المواد الأولية خلال (2007-2008)



*- تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مختلف دول العالم (أنظر الشكل البياني رقم-IV -أدناه-)،و ذلك استنادا إلى مراجعة تقديرات النمو الصادرة عن صندوق النقد، فقد تراجعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي من 5% في سنة 2007 إلى 3.5 % في سنة 2008 إلى احتمال 0.5 % نهاية سنة 2009².

الشكل البياني رقم -IV-

معدلات نمو مجمل الناتج المحلي الإقليمي في البلدان ذات القوة الشرائية المتعادلة خلال (2010-2007)



ويمكن التفصيل في تلك التداخبات على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء فيما يلي :

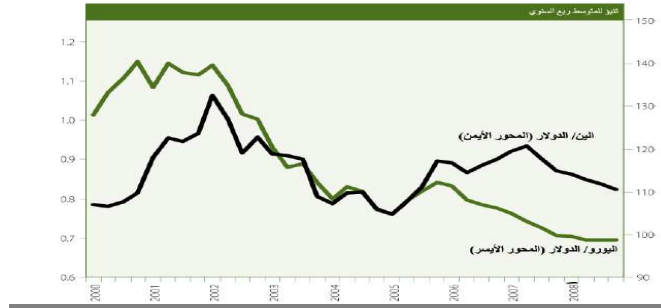
1-2 التداخبات المستيرية للأزمة المالية الراهنة على الدول الصناعية الكبرى:

فلقد طالت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث انتقلت من قطاع المصارف وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وانعكست بالتالي على مستويات البطالة التي بلغ معدلها 7.2 % ، نهاية ديسمبر 2008 ، وصاحبها ارتفاع معدلات التضخم إلى ما يزيد عن 5.4% ، وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي

²: أنظر ، كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل ، أثار الأزمة المالية و الاقتصادية على البلدان العربية ، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، -2009-

وتباطؤ معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل نمو الصادرات الأمريكية، إضافة إلى ازدياد التذبذب في أسعار صرف العملات ومخاطر حدوث انخفاض كبير في قيمة الدولار ستظل قائمة خلال نهاية سنة 2009 وما بعدها (أنظر الشكل البياني رقم **V-أدناه**) ، وتدفع عملية الهروب إلى الأمان، من خلال زيادة الطلب على الدولار الأمريكي في إطار الأزمة المالية الدولية، بمستويات المديونية الخارجية للولايات المتحدة إلى آفاق جديدة، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تجدد الانزلاق في قيمة الدولار بمجرد أن تنتهي عملية إسالة الديون والتخلص منها، هذا وتعتبر مخاطر احتمالات حدوث انزياح حاد في قيمة الدولار أحد العوامل الكامنة التي قد تؤدي إلى تجدد الاضطرابات في أسواق المال الدولية خلال نهاية سنة 2009 ، ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والآسيوية.

الشكل البياني رقم **V-** - انزياح كبير في قيمة الدولار



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة و مشروع لينك، على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي ، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر 2007- وإحصائيات صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات على الموقع الشبكي : [http : www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html](http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html)

وإزاء اضطراب الأوضاع المالية، أعلنت كبرى الدول الصناعية عن دخول اقتصادياتها مرحلة الركود ، وخاصة بعد أن أظهرت إحصائيات سنة 2008 الاتجاهات الانكماشية في كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان وكندا وروسيا، وحتى الصين والتي كان يُنظر إليها على أنها منقذ الاقتصاد العالمي من الأزمة الحالية- باعتبارها ثالث أكبر اقتصاد عالمي حقق أعلى معدلات نمو- خلال فترة تعدت العشرين سنة-فقد عانت هي الأخرى من تداعيات الأزمة المالية العالمية، بانخفاض معدل نموها الاقتصادي في الربع الأخير من سنة 2008 إلى 6.8 % ، مقارنة بنسبة 9 % خلال الربع السابق من نفس السنة.¹

¹: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المالي 2010/2009 ، مرجع سابق

2-2- انتقال عدوى الأزمة المالية إلى الاقتصاديات النامية :

إذا كانت الأزمة المالية تتجلى آثارها بشكل واضح في حالة الدول المتقدمة التي تفجرت بما بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهوين من تداعيات الأزمة بالنسبة للدول النامية التي تنتقل إليها من خلال تطورات التجارة الدولية (السلعية والخدمية) وتدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية ونشاطات أسواق المال وانتقالات الأفراد وما يصاحبها من تحويلات مالية للوطن الأم. (هذا كما توضحه إحصائيات الجدول رقم 1-أدناه) في التدهور الكبير في معدلات النمو لدى معظم الدول النامية استنادا إلى توقعات نهاية سنة 2009 حسب السيناريوهات المحتملة .

الجدول رقم 1-

تراجع حاد في النمو لدى كافة مناطق الدول النامية خلال سنة 2009

	النسبة المئوية لمعدل التغير السنوي								
	2003	2004	2005	2006	2007	2008 ^a	2009 ^b		
							سيناريو خط الأساس	سيناريو متقدم	سيناريو متفائل
اقتصاديات مرة بمرحلة تحول	7.4	7.7	6.5	7.8	8.3	6.9	4.8	2.7	6.1
اقتصاديات نامية	5.2	7.1	6.8	7.1	7.2	5.9	4.6	2.7	5.1
إفريقيا	4.9	5.9	5.7	5.7	6.0	5.1	4.1	0.1	4.7
شرق آسيا	6.9	8.0	7.7	8.6	9.0	6.9	5.9	4.6	6.4
جنوب آسيا	6.9	6.7	9.5	6.9	7.9	7.0	6.4	4.0	6.6
غرب آسيا	4.9	8.2	6.8	5.9	4.7	4.9	2.7	1.6	3.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.8	5.9	4.6	5.5	5.5	4.3	2.3	-0.2	2.7

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة و مشروع لينك ،على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي ، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر 2007-وأكتوبر 2008 و تنبؤات أكتوبر 2009 على الموقع الشبكي : <http://www.un.org/esa/policy/wesp/wesp/html>

و لقد بدا أن النظم المالية لدى أغلب الدول النامية في مأمن من أي آثار مباشرة للأزمة المالية الدولية في بداياتها، وذلك في ضوء الانكشاف المحدود لأسواق تلك الدول لمشتقات سوق الرهن العقاري، إلا أن تزايد عناصر المخاطرة ظهر من خلال قنوات أخرى، حيث بدأ المستثمرون في سحب الموارد من الأسواق الصاعدة والأسواق النامية الأخرى كجزء من عملية إسالة الديون والتخلص منها من قبل المؤسسات المالية لدى الدول المتقدمة، استتبع ذلك أن ارتفعت بمدة تكلفة تقديم التمويل للأسواق النامية والصاعدة ، وذلك في ضوء القيود المتولدة على سوق الائتمان الدولية، وفقا لقياسه عن طريق التفاوت في أسعار الفائدة لمؤشر سندات الأسواق الناشئة، فخلال السنوات السابقة عندما كانت أسعار الفائدة تتفاوت بصورة كبيرة وفقا للمنطقة والدولة المعنية بما يعكس تفرقة المستثمرين بين المخاطرة لدى كل دولة وفقا لظروفها، إلا أن الزيادة الكبيرة الأخيرة كانت متناسقة بما يعكس حالة العدوى و تجنب الاستثمار لدى الأسواق الصاعدة التي أملت بالمستثمرين، يتوقع في هذا السياق أن يستمر التفاوت الكبير في أسعار الفائدة خلال

لمائة سنة 2009 حيث تستمر الضغوط على أسواق الائتمان، وذلك في نفس الوقت الذي يتوقع فيه المزيد من الانخفاض في مستويات تدفق رأس المال إلى الأسواق الناشئة.¹

هذا وتشير العديد من الدراسات إلى تأثير الدول العربية بالأزمة و بالركود العالمي المحتمل و ذلك بالاعتماد على التنبؤات التي أعدها صندوق النقد الدولي ، من خلال تراجع معظم الأسواق المالية في المنطقة العربية تراجعاً ملحوظاً، غير أن أثرها على الاقتصاد الفعلي لا يزال محدوداً نسبياً حتى الساعة من خلال تراجع الطفيف في معدلات النمو الاقتصادي في بداية سنة 2009 ، و يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى وجود فائض كبير من السيولة (في دول مجلس التعاون الخليجي) نتيجة الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة، والعزلة النسبية (مثلاً سوريا واليمن) وتدنّي رصملة الأسواق (مثلاً الأردن ولبنان).، إلا أن مؤشرات نمو إجمالي الناتج المحلي والبطالة لسنة 2009 تفيد بأن الأزمة ستعصف وبشدة بالمنطقة العربية في المستقبل المنظور، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة مسجلاً 2.6% نهاية سنة 2009 مقارنة بمعدل 5.7% سنة 2008 ، ثم يعاود الانتعاش صعوداً إلى 3.6% سنة 2010 .) كما توضحه معطيات الشكل البياني - رقم VI - أدناه، كما قد تتعرض معيشة الأعداد المتزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم مجموعات كبيرة من العمال المهاجرين، الذين يشكّلون أكثر من 60% من القوى العاملة الوطنية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، لمزيد من المخاطر، و من الأرجح أن يساهم استمرار التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي في تراجع التحويلات الخارجية و الإيرادات من السياحة ، والوظائف المتاحة، المعونة الرسمية للتنمية وفي تزايد البطالة مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبية و معدلات الصادرات.

الشكل البياني رقم VI-

توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا

توقعات ٢٠٠٩	توقعات ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٣.٦	٢.٦	٥.٧	٦.٠
٣.٨	٢.٣	٥.٤	٦.٠
٣.٤	٣.٢	٦.٢	٦.٠
٧.٨	٩.٩	١٥.٢	٩.٣
٨.٥	١٠.٠	٥.٦	١٠.٣
٦.٦	٩.٧	١٤.٤	٧.٦

المصادر: البيانات الواردة من السلطات القطرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ تضم الإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق
 وعضان وقطر والكويت واليابا واليمن.
 ٢ تضم الأردن وأفغانستان وباكستان وتونس وجيبوتي، وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

في الوقت الذي حذر فيه خبراء ماليون بأن الجزائر ستعاني كثيراً إلى درجة تضائل عائلاتها وامتصاص فوائضها المالية مع استمرار الأزمة المالية، جاءت توقعات صندوق النقد الدولي المشائمة لتلقي بظلالها أكثر، حيث أشارت هيئة بروتون وودز بأن الأزمة ستمتد أكثر من المتوقع إلى مدى سنتين على الأقل.

¹: أنظر الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام 2009، منشورات الأمم المتحدة، مرجع سابق.

هذا الوضع سيسري على الدول الصاعدة والنامية أيضا من بينها الجزائر التي تركز على صادرات النفط والغاز. هذه المواد التي عرفت تراجعاً كبيراً حيث بلغ متوسط سعر النفط الجزائري، خلال الفترة الممتدة ما بين الفاتح جانفي ونهاية فيفري 2008، حوالي 43 دولاراً للبرميل¹، وهو أدنى مستوى يبلغه سعر النفط الجزائري ويقترّب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن في الميزانية الجزائرية. وسيؤدي هذا المستوى ابتداء من السداسي الأول من السنة الحالية إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري، وهو أول عجز تسجله الجزائر منذ أكثر من 15 سنة، حيث يلاحظ تراجع الصادرات الجزائرية بمستوى بلغ قرابة 75 % مقابل نمو الواردات بنسبة 10 % وهو ما سيؤدي إلى تقليص نسبة تغطية الصادرات بالواردات، كما أنه سيؤدي إلى تراجع محسوس للعائدات، في وقت ستظل قيمة النفقات مرتفعة سواء بالنسبة لميزانية التجهيز أو التسيير. ويتزامن هذا الوضع مع انكماش أيضاً في الاستثمار وصعوبة الاستمرار في النفقات العمومية بنفس الوتيرة بعد 2009. كما أن احتياطي الصرف الجزائري خاصة المشكل بسندات خزينة أمريكية يمكن أن يعرف تراجعاً في القيمة، بعد القرارات الأمريكية من خلال الخزينة الفدرالية التي قامت بشراء مكثف للسندات بخفا عن توفير سيولة كافية للاقتصاد الأمريكي، وهذه العمليات تؤثر سلباً على القيمة الاسمية للسندات الجزائرية المقيدة بالدولار الأمريكي والمقدرة بـ 47 مليار دولار، بينما قامت الجزائر بتوظيف جزء آخر على مستوى مؤسسات بنكية ومالية لم يتم الكشف عنها بصورة رسمية.

المحور - الثاني - آليات التعامل مع الأزمة المالية العالمية

أدت اعتبارات عدم التأكد إلى إفساح المجال لتباين الاتجاهات والتيارات الفكرية، ما بين متفائل ومتشائم، وأعدت إلى الأذهان شيخ الكساد الكبير الذي عرفه العالم في أوائل عقد الثلاثينيات من القرن الماضي خلال الفترة (1929-1932)²، فالتيار المتشائم يرى أن تداعيات الأزمة الحالية - الماضي، أكبر من سابقتها، وتندر باستدامتها مدى زمني مماثل إن لم يكن أطول، استرشاداً بتوقعات المنظمات الدولية بشأن تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمين، في حين يرى التيار المتفائل إمكانية مواجهة الأزمة بفاعلية أكبر وإمكانية تخطيها في مدى زمني أقصر، في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة السابقة، وبفضل تقدم فنون المعرفة والأدوات الاقتصادية وتقنية المعلومات ونظم الاتصالات، والتحرك المبكر لاحتواء الأزمة، وفي ظل تضافر جهود المجتمع الدولي.³

¹ أنظر: صندوق النقد الدولي يحذر الإقتصاديات النامية، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل، على الموقع الشبكي: www.maisondessyndicats.dz.com

² : « la mondialisation et crises financières » ; les dossiers de la mondialisation ; dossier n°10 -mai-2008 ; au site : <http://www.strategie.gouv.fr>

³ : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المالي 2010/2009، مرجع سابق

1- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية :

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية الراهنة، فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة فيها قد انتهت، وأن الاقتصاد العالمي سيتعافى في نهاية سنة 2009، وهناك من يرى أن هذه الأزمة ستطول بعض الوقت، وقد تمتد حتى عام 2010 م، وأن بوادر تعافي الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي ستكون في النصف الثاني من عام 2009 م على الأقل¹. ولذلك فإن وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وعلى مدى الاستقرار أو التغير في أسعار المساكن وقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية، مما يجعل من الصعوبة تحديد عمق أو مدة هذا التباطؤ أو الركود. إلا أن مجلة -Economist- تنبأت بحدوث أحد ثلاثة السيناريوهات لوضع الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في المرحلة القادمة كما هو أدناه

الجدول رقم -II-

السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية الراهنة

احتمال تحققه	مضمونه	السيناريو المحتمل
60%	التعافي الاقتصادي السريع	المتفائل
30%	الدخول في مرحلة من الركود غير القصيرة	الأقل تفاؤلاً
10%	الدخول في نفق الكساد المظلم	المتشائم

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل البياني رقم -VII-

تباطؤ دولي متزامن في النمو يقوده الركود لدى الاقتصاديات المتقدمة



¹ : les mécanismes de la crise financière internationale présentation schématique ; bulletin de la banque de France, - N° 59 - Novembre, 1998 ; au site : <http://perso.univ-rennes1.fr>

و استنادا إلى الجدول رقم -II- و الشكل البياني رقم-VII- أعلاه يمكن التنبؤ بما يلي:

أ- السيناريو الأول: التعافي الاقتصادي السريع (المتفائل):

ويقوم على توقع أن تكون مرحلة التباطؤ التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي قصيرة ومؤقتة، وسيلبها مرحلة من الانتعاش السريع في نهاية سنة 2009 م، وذلك للأسباب الآتية:

- 1- الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات الإنقاذية السريعة المتخذة ، والتي تضمنت إنعاش الإنفاق الاستهلاكي، والقيام بالمزيد من التخفيضات الضريبية، والتي يتوقع لها أن تختصر فترة التباطؤ، وتعيد الانتعاش إلى الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي.
- 2- أن معدل التخلص من الوظائف في الولايات المتحدة بلغ 80000 وظيفة شهرياً منذ ديسمبر 2007م، ويعتبر هذا أمراً بسيطاً، وذلك لأن المعدل الطبيعي للتخلص من الوظائف في معظم فترات الركود كان من 150000 إلى 20000 وظيفة شهرياً وهو ما لم يصل إليه الاقتصاد الأمريكي بعد.
- 3- أن السياسات النقدية والمالية المرنة التي تتبعها الولايات المتحدة كفيلة بأن تساهم في إنهاء حالة الركود، وتعتبر عملية إنقاذ المصارف من الإفلاس نموذجاً على سرعة ومرونة التحرك.
- 4- سيادة التنبؤات بمقدرة الدول النامية الغنية ومنها الدول النفطية على المساهمة بشكل فعال في إنقاذ الاقتصاد الأمريكي والعالمي من مستنقع الركود، وذلك بضح المزيد من الأموال ، وهذا ما قامت به حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بضح أكثر من 21 مليار دولار لإنعاش -سيتي حروب وميرل لينش-، مع ضخ صناديق الاستثمار بالدول النامية لحوالي 96 مليار دولار بأكبر بنوك العالم .

ب- السيناريو الثاني: الدخول في مرحلة من الركود غير القصيرة (الأقل تفاؤلاً):

ويقوم على أن الجزء الأسوأ من الأزمة المالية العالمية قد انتهى، وأنه على الرغم من عدم وجود توقعات بالمزيد من الانهيارات وأزمات السيولة في مؤسسات مالية ومصرفية جديدة، إلا أن الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي لن يعود لوضعه الطبيعي في المستقبل القريب، وستكون هناك مرحلة من الركود يتوقع أن تستمر حوالي 12 شهراً إلى 18 شهر و يدعم هذا التوقع ما أعلنه صندوق النقد الدولي بانخفاض تنبؤاته لنمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 1.5 % عام 2008 م، وكذلك التدهور المستمر للدولار الأمريكي، وضعف المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم، هذا إلى جانب تدهور المؤشرات الخاصة بسوق الإسكان، وما هو معروف من أن دورات الإسكان طويلة، حيث تستمر فترات التراجع فيها لمدة غير قصيرة.

ج- السيناريو الثالث: الدخول في نفق الكساد المظلم (المتشائم):

ويقوم على أن الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم العالمي على مشارف الدخول لنفق مظلم من الركود سيؤدي بالتبعية إلى حالة من الكساد الاقتصادي طويل الأمد، وذلك عبر حدوث تداعيات أكثر سوءاً سيكون تأثيرها سلبي وكبير على العالم، أي أن الاقتصاد العالمي قد تفادى كساداً كبيراً، ولكن رغم كل الأموال التي تضخ فإنه لم يتمكن من تفادي ركود عالمي عميق، وأنه على المدى البعيد، لن يتمكن من الإفلات من أزمات أعنف ومن زلازل أكثر تدميراً.¹ ويستند التشاؤم في هذا السيناريو على ما يلي :

* - ارتفاع معدلات التضخم، التي ستزيد من الضغوطات المفروضة على مالكي الرهون العقارية، ومن ثم تنخفض معدلات تكوين المدخرات، سواء على لدى الأفراد أو الدول، والتي ستحتاج لوقت طويل لتجديد مدخراتها.

* - أن كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنات لامتصاص الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة، ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والأصول الأخرى، خاصة في ظل استمرار التأثير السلبي لمشكلات قطاع الإسكان، والتي حتماً ستأخذ وقتاً أطول لحلها قد تصل لسنتين.

* - وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة، مع بقاء الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري، وهو ما سيقود لمرحلة من الركود القوي في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي.

ومهما كان السيناريو الذي سيحدث لهذه الأزمة خلال الشهور والسنوات القادمة، فإنه يبدو أن معدل النمو في الاقتصاد العالمي سيظل منخفضاً لفترة غير قصيرة حتى ولو لم يتحول لنمو سلبي فسيبقى أقل مما كان عليه عام 2007 و سنة 2008 ، كما أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي ستحتاج لفترة لتعويضها، الأمر الذي يشير إلى استمرارية ضعف الاقتصاد العالمي لفترة زمنية طويلة قد تستغرق بعض الوقت² . ، إلا أنه يجب توخي الحذر الشديد بشأن التنبؤات حول مصير الاقتصاد العالمي، فالتغيرات والعوامل متعددة ومعقدة، ولا يمكن التكهّن بدقة حول احتمالات تفاعله وتطورها.

2- السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية :

منذ وقوع الأزمة تبنت البنوك المركزية في معظم دول العالم وفي مقدمتها البنك المركزي الأمريكي سياسة تقوم على توفير السيولة، سواء من خلال ضخ أموال في الأسواق، أو من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وركزت خطة إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي تبناها الرئيس- بوش- على خفض أسعار الفائدة الأساسية، وضخ حوالي 700 مليار دولار من السيولة في

¹:أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلازل و التوابع، كراسات اقتصادية، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر-مصر، نوفمبر-2008-.

²: أنظر : الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي، من إعداد إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، 10 أكتوبر 2008، مرجع سابق .

شرايين الاقتصاد الأمريكي، حيث- تطرح هذه السياسات الجديدة تحولاً، حتى وإن كان مؤقتاً في فلسفة "السوق الحر" الليبرالية الجديدة، إلى واقع رأسمالية الدولة والتأميم، وهو تحول يخلق شرخاً ضخماً في الهيمنة الفكرية للبرجوازية بمؤسساتها الإعلامية، وصانعي سياساتها الاقتصادية¹، حيث تم خفض أسعار الفائدة حوالي 8 مرات منذ بداية الأزمة، كان آخرها تخفيض بنسبة 0.25% وذلك لدعم الاقتصاد الأمريكي الضعيف في مواجهة الاضطرابات المتزايدة في أسواق المال العالمية، ليبلغ سعر الفائدة 1.5%، بجانب إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى 145 مليار دولار لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي، هذا إلى جانب زيادة مخصصات وزارة الدفاع في الموازنة العامة للدولة، لترتفع من 479.5 مليار دولار في موازنة 2008 إلى 515.4 مليار دولار سنة 2009، كما قامت البنوك الأوروبية والآسيوية بإجراءات مماثلة في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، وهذا وقامت بعض المؤسسات المالية وكبار المساهمين بدعم مؤسسات مالية وعقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، (سيبي حروب وميريل لينش) لإنقاذها من الانهيار. - باعتبارها محاولة محمومة لإنقاذ النظام الرأسمالي ككل من حالة الشلل المالي التام، ومن الانزلاق في كساد كبير، يتجاوز حجمه وتأثيره كساد الثلاثينيات من القرن العشرين.²

وفي اجتماع قمة مجموعة العشرين (G20) بلندن في أبريل 2009 تضمن جدول الأعمال اتخاذ السياسات الكفيلة

بتحقيق المستهدفات التالية:

- دعم النظام الاقتصادي العالمي لإعادة الثقة في آليات السوق الحر ومقاومة السياسات الحمائية.
- دعم النظام المالي العالمي من خلال إعادة هيكلة المؤسسات التمويلية المالية والأدوات والأسواق المالية وإتباع سياسات مصرفية توسعية وحطط تخفيفية لإنعاش السوق، مع الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات والمساءلة (أنظر الجدول رقم جدول رقم- III - أدناه)
- تعزيز سبل التعاون الدولي لدرء احتمالات وقوع الأزمات المالية، مع تفعيل دور المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وزيادة مواردهما المالية.

وتم التوصل خلال اجتماع قمة مجموعة العشرين إلى اتفاق مفاده إنفاق نحو 5 تريليون دولار حتى نهاية عام 2010 لمواجهة الأزمة الراهنة وزيادة موارد صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أمتاها بتوفير تمويل إضافي قدره 500 مليار دولار والسماح للصندوق بتسهيل احتياطي من الذهب لمساعدة الدول الأكثر فقراً.

¹: أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال و التوابع، مرجع سابق .

²: أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال و التوابع، مرجع سابق

فضلا عن زيادة حقوق السحب الخاصة في الصندوق بنحو 250 مليار دولار، وضخ مبلغ مماثل (250 مليار دولار) على

مدى عامين لدعم تدفقات التجارة الدولية، مما يتوقع معه نمو الإنتاج العالمي بمعد 4 % نهاية عام 2010¹.

جدول رقم : -III-

خطط التحفيز المالية لبعض الدول الأعضاء بمجموعة العشرين -G20

الدولة	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الدولة	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة	٧٨٧	%٥,٥	فرنسا	٣٥	%١,٣
الصين	٥٨٥	%١٣,٣	كندا	٣٣	%٢,٥
اليابان	١٢٢	%٢	الأرجنتين	٣٠	-
ألمانيا	١١٠	%٣,٢٥	بريطانيا	٢٩	%١ <
جنوب إفريقيا	٨٤	%٣,٨	تركيا	١٠٠,٢	%١,٥
روسيا	٦٢	%٥,٤	إيطاليا	٧	%٠,٤
كوريا الجنوبية	٥١,٢	%٧,٥	إندونيسيا	٦	%١,٣
أستراليا	٣٧	%٢	الهند	٤	%٠,٤

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعالم المالي 2010/2009 ، مرجع سابق

ورغم هذه الإجراءات إلا أن عدم الاستقرار ما زال مسيطراً على الأسواق العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع استمرار تدن المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة، هذا علاوة على المشاكل الخاصة بانخفاض أسعار المساكن وتدني قيمتها، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يصف الاقتصاد الأمريكي بأنه على مشارف الركود والتوقف، بل إنه سيمر بفصول من النمو السلبي والتراجع في النمو سيكون له إفرزاته الكارثية على الاقتصاد العالمي². لذلك فما هو العلاج الواقعي من الأزمات المالية ذات الطبيعة الدورية، خاصة و أن تداعياتها أثبتت الموت السريري للمنظومة الرأسمالية بعد دفن المنظومة الاشتراكية ؟

الخو - الثالث - المنظور الإسلامي لأزمة النظام المالي العالمي :

الكثير من الدراسات بينت أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون و التعامل بنظام المشتقات المالية - Produits financiers dérivés -، فهي لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية ، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار و تقود إلى أزدل الأخلاق ، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام .

¹: خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعالم المالي 2010/2009 ، مرجع سابق

²: أنظر : الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، من إعداد إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، 10 أكتوبر 2008 ، مرجع سابق.

لهذا تعتبر ضوابط الشريعة الإسلامية و التي تسري على الجميع دون استثناء. فيها الثابت وفيها المتغير، فالثابت هو منطقة محددة ، فيها النصوص محكمة قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ولا مجال للاجتهاد فيها ، وتمثل الثوابت الفكرية والشعورية والعملية للأمة وتجعل منها أمة واحدة في الاتجاه والغاية ، أما المتغيرات فغير محدودة إنما تضبطها الثوابت العامة، ومنطقة المتغيرات تعطي سعة ومرونة للشريعة الإسلامية للتكيف مع الوقائع والعصور والبيئات المختلفة¹

1- ضوابط النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي :

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من المبادئ و الأسس التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي. -

1-الارتكاز على منظومة من القيم والمثل والأخلاق (الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن....) ، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الضمان والاستقرار لكافة المتعاملين ، كما يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً ، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

2-قيامه على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة ،وعلى التداول الفعلي للأموال الموجودات ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم.

3- كما حرمت الشريعة الإسلامية كل عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة ، و كذلك نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية .

4- حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين كخصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات الموجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون.²

5- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي يعجز عن تسديد دينه.

2- الرؤية الإسلامية منطلق لترشيد الرأسمالية العالمية :

تكتظ الساحة الفكرية بتفسيرات عديدة لازمة الحالية ولوسيلة الخروج منها،و لعل الأكثرها سطحية القائلة بأن المشكلات تكمن في غياب الرقابة الكافية على القطاع المالي ، لكن مشكلة ذلك التفسير أنه يخلط بين النتيجة والسبب، على

¹: سامر مظهر قنطقجي : ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، على الموقع الشبكي :

www.kantakji.com

²: حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة و تربية الجاليات بمدينة الرياض، على الموقع الشبكي : www.darlmashora.com

اعتبار ، أن سياسة البنك المركزي الأمريكي خلال العقد الماضي، وخاصة بعد أزمة 2001 ، كانت في جوهرها محاولة خلق سيولة مالية، من خلال تخفيض سعر الفائدة، وضح الأموال وتوسيع دائرة الاقتراض لإنقاذ الاستهلاك الأمريكي من الانكماش مما نتج عنه تجاوز البنوك والشركات المالية للضوابط الرقابية.

إلا أن هناك تفسير آخر وفقا لرؤية إسلامية من خلال تطبيق النظام الإسلامي البعيد عن سعر الفائدة" ألربوي"، والقائم على معدل الربح كأداة فعالة لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، والذي يستند إلى القيام باستثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وليس على أساس استثمار مالي قوامه المضاربات، أو المقامرة أو الاستغلال أو الفساد"....

فقد كانت الربا "قدما ، ولا تزال" الفائدة "في العصر الرأسمالي الحديث، كارثة للبشرية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي القائم على الربح .

و خلال العقود الثلاث الماضية سيطرت أفكار الليبرالية الجديدة، على السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم من خلال تخلي الدولة عن الدور المركزي في الاقتصاد و فسخ المجال أمام حركة رأس المال المالي والإنتاجي و لقد كانت محصلة تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لاقتصاديات العالم الثالث خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، تركيز غير مسبوق لرأس المال والثروة في أيدي قلة من رجال الأعمال المحليين في شراكة مع الشركات متعددة الجنسيات لقاء الإفطار الشديد للغالبية العظمى من العمال والفلاحين، و مع زيادة الاندماج في السوق العالمية و استفحال الاعتماد على الاستثمار والتمويل الأجنبي والتصدير أصبحت تلك الاقتصاديات معرضة لهزات عنيفة، كلما تقلب أو تأزم النظام الرأسمالي العالمي ، استشهدا بما تعرضت له اقتصاديات جنوب شرق آسيا خلال (1997- 1998) و سرعان ما انتقلت العدوى إلى بقية الدول .

ولقد أحدثت تلك الأزمة أول الشروخ في مدرسة الليبرالية الجديدة، ، وبدأت أصوات تتعالى في قلب المؤسسات المالية العالمية تشكك في صحة تلك السياسات، ودعت إلى درجة أكبر من تدخل الدولة والرقابة على أسواق المال أي إلى " ترشيد " الرأسمالية وجعلها أقل عرضة لتلك الهزات العنيفة.

، كما جاء الشرخ الأكبر في منظومة الليبرالية الجديدة وهيمنتها مع الأزمة العالمية الحالية، ورد فعل كبرى الحكومات الرأسمالية تجاهها، فعمق و استفحال الأزمة قد أظهر أن هناك خلافا خطيرا في قلب النظام الرأسمالي، حتى أن -ألان جرينسيان" الرئيس السابق للبنك المركزي الأمريكي"- قد اعترف مؤخرا، أمام الكونجرس الأمريكي، أنه غير قادر على استيعاب ما أسماه ب"التسونامي المالي العالمي".

و لقد كان رد فعل الحكومات للأزمة بتأميم البنوك الكبرى، والتدخل واسع النطاق في أسواق المال، أكبر اعتراف بفشل سياسات السوق الحر، فهناك شرخا عميقا يصعب ترميمه في جدران الرأسمالية العالمية، وفي هيمنة منظومتها الفكرية والدعائية.

والفراغ الفكري الذي تحدته أزمة الليبرالية الجديدة ستمتلي الساحة سريعا بالأفكار الإصلاحية الداعية إلى " ترشيد "الرأسمالية وخلق توازن جديد بين دور الدولة ودور السوق و الذي يقوم على مضمون إسلامي ، على اعتبار أن مضمون فقه المعاملات أظهر أن ضوابط النظام الاقتصادي الإسلامي علاجا ناجعا وواقيا من حدوث الأزمات الاقتصادية خاصة و أن استبعاد الربا في مختلف المعاملات سبيل لإصلاح المنظومة المالية و المصرفية العالمية .¹

و بذلك يظهر أهمية دور النظام الاقتصادي الإسلامي و قطاع التمويل الإسلامي كبديل اقتصادي ناجح حيث أكد البعض "أن الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت العديد من دول العالم تبرز قطاع التمويل الإسلامي كبديل اقتصادي ناجح مشيرة إلى أن هذا النموذج هو ما يحتاجه العالم في الوقت الحالي".

كما أن هذه الأزمة تمثل فرصة ذهبية للقطاع المالي الإسلامي، خاصة في ظل دخول سوق الإقراض العالمية في حقبة جديدة على اعتبار "أن المنتجات المالية الإسلامية تتجنب تماما المضاربات وهو ما يبحث عنه المستثمرين في الفترة الحالية خاصة بعد تراجع البورصات العالمية في أعقاب الأزمة الائتمانية" وان "العاملين في القطاع المالي الإسلامي يساهمون في تأكيد الثقة بقوة واستدامة النموذج المالي الإسلامي حتى أن البعض يلمح إلى أن المنتجات الإسلامية تعتبر ملاذا آمنا خلال الأوقات الصعبة التي تشهدها أسواق المال.

الخاتمة العامة :

النظام المالي العالمي يحتاج إلى إعادة بناء ليتناغم مع التطورات الحديثة التي شهدتها المؤسسات ، الآليات و الممارسات المالية في ظل العولمة التي أصبحت تهدده في أساسياته و تندر بنشوب أزمة عميقة و شاملة ، مما يؤكد ذلك على أن الأسس التنظيمية المالية الحالية ليست على مستوى تحديات العولمة و بالتالي فالحاجة ملحة لمعمار مالي جديد أكثر انضباطا و براعي مصالح جميع الدول ،على اعتبار أن عدم الجدوى التي تبدو عليها وضعية مؤسسات بريتين وودز في السياق الحالي للأزمة الدولية تنبع من وضعية هياكلها المنحرفة في أنماط التصويت والإدارة، كما أن مقدرتها على تأمين الاستقرار للاقتصاد الدولي أصبحت معاقة لمحدودية مواردها وفي ضوء أوجه القصور القائمة، فهناك حاجة إلى هندسة مالية دولية جديدة تتناول أوجه القصور الأساسية للإصلاح لتشمل :

- 1- إنشاء آلية فعالة وذات مصداقية لتنسيق السياسات على المستوى الدولي، و تتضمن تلك الآلية مشاركة أكثر تمثيلا لدى المؤسسات الدولية للإدارة الاقتصادية، بعد مراجعة أساسية لهياكل إدارة ووظائف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 2- إصلاحات أساسية للنظم القائمة بالرقابة والإشراف الماليين لمنع حدوث تجاوزات.
- 3- إصلاح نظام الاحتياطي النقدي الدولي، بعيدا عن الاعتماد شبه الكامل على الدولار الأمريكي وفي اتجاه نظام متعدد الأطراف مدعوما بسلة من العملات.

¹: أنظر ، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية ، الزلزال و التوابع ،مرجع سابق

- 4- يجب أن يكون الغرض الأساسي من إصلاح قواعد الاحتياط والرقابة على القطاعات المالية هو استحداث قواعد دولية للعمل الجماعي في مواجهة التقلبات الدورية مع مساندة ذلك بسياسات اقتصادية كلية مضادة للتقلبات الدورية.
- 5- تبسيط جميع آليات صندوق النقد الدولي، وأن تتضمن مدفوعات يتم صرفها بصورة آلية وأكثر سرعة تتناسب مع حجم الصدمة الخارجية.

قائمة المصادر :

1-المصادر باللغة العربية :

- " [1] الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، 10 أكتوبر (2008) ، على الموقع الشبكي :

[http : www.saudichambers.org.sa](http://www.saudichambers.org.sa)

- " [2] إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة و مشروع لينك ، على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي ، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر (2007)، و إحصائيات صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات على الموقع الشبكي :

<http : www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html> "

- " [3] حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة و تربية الجاليات بمدينة الرياض، على الموقع الشبكي : www.darlmashora.com "
- " [4] سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية ، الزلزال و التوابع ، كراسات اقتصادية ، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر-مصر ، نوفمبر (2008) "

- " [5] سامر مظهر فنتقنحي : ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، على الموقع الشبكي :
- www.kantakji.com

- " [6] صندوق النقد الدولي يحذر الإقتصاديات النامية ، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل ، على الموقع الشبكي :

www.maisondessyndicats.dz.com

- " [7] عثمان محمد عثمان ، وزير التنمية الاقتصادية بمصر و استنادا إلى ما ألقاه السيد الرئيس ، محمد حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب و الشورى . بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة، خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعالم المالي 2010/2009 ، يوم 22/نوفمبر (2008) "

"[8] قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي ، التوقعات للاقتصاد الدولي ، أكتوبر (2008)، إدارة الشؤون الاقتصادية و

الاجتماعية بالأمم المتحدة على الموقع الشبكي:

» <http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html>

"[9] كريستينا بيرنت، طارق. الحق، نورا. كامل ، أثار الأزمة المالية و الاقتصادية على البلدان العربية ، أفكار بشأن استجابة

سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، (2009)." .

"[10] الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام (2009)، منشورات الأمم المتحدة ، على الموقع الشبكي :

[http :www.un.org](http://www.un.org)

2-المصادر باللغة الأجنبية :

« [1] Banque de France : les mécanismes de la crise financière internationale : présentation schématique, bulletin de la banque de France, N° 59 – Novembre 1998 – sur le site : <http://perso.univ-rennes1.fr>

« [2] Cartapanis André, Comment caractériser la crise financière internationale de 2007-2008 ! Journées de l'économie de Lyon, Session Histoire des crises financières ; 21 novembre 2008 sur le site : [http ://www.journeeseconomie.org](http://www.journeeseconomie.org) »

« [3] Migaud Didier, la crise financière : quelle analyse, quelles propositions – les ESSAIS de la fondation Jean Jaurès -paris (2008) 22-29 »

« [4] Site : [http:// www. Sudptt.org](http://www.Sudptt.org) : face à la crise, mobilisation citoyenne pour imposer nos exigences ; unions syndicales solidaires

« [5] Site : [http://www.stratégie .gouv.fr](http://www.strategie.gouv.fr) : Mondialisation et crises financières – les dossiers de la mondialisation, dossier n°10, mai 2008